الوجيز في
القضاء الإداري

وتطبيقاته في
المملكة الأردنية الهاشمية
وفقاً لآخر التعديلات التشريعية

الدكتور
زهير أحمد قدورة

الدكتور
محمد عبد المحسن بن طريف

وائل
علم ينتفع به

الفهرس

الموضوع — الصفحة

مقدمة عامة 5

القسم الأول : قضاء الإلغاء **9**

الفصل الأول : مبدأ المشروعية ورقابة القضاء لأعمال الإدارة **13**

المبحث الأول : مبدأ المشروعية وطرق الرقابة عليه 14

المبحث الثاني : مصادر المشروعية 22

المبحث الثالث :القيود التي ترد على مبدأ المشروعية 32

الفصل الثاني : الرقابة على أعمال الإدارة العامة **43**

المبحث الأول : الرقابة السياسية 45

المطلب الاول: الرقابة البرلمانية 45

المطلب الثاني : رقابة الرأي العام 52

المبحث الثاني : الرقابة الإدارية 65

المبحث الثالث : الرقابة القضائية 68

المطلب الاول : الطبيعة القانونية للرقابة القضائية 68

المطلب الثاني : مقارنة بين الرقابتين الإدارية والقضائية 69

المطلب الثالث :معايير توزيع الاختصاص القضائي 72

الفصل الثالث : رقابة القضاء لأعمال الإدارة في الأردن **87**

المبحث الأول : نظام القضاء الموحد 87

المبحث الثاني : نظام القضاء المزدوج بعد صدور قانون محكمة العدل العليا المؤقت عام 1989 90

المبحث الثالث : القضاء الإداري الأردني في ظل قانون محكمة العدل العليا لعام 1992 (الملغي)..... 94
المبحث الرابع : القضاء الإداري الأردني في ظل القانون رقم(27) لسنة2014..... 97
المطلب الأول : تشكيل المحكمة الادارية..... 106
الفرع الأول : العضوية وشروطها 107
الفرع الثاني: التشكيل والاختصاص..... 108
المطلب الثاني : المحكمة الادارية العليا..... 113
الفرع الاول : العضوية والتشكيل..... 113
الفرع الثاني : اختصاص المحكمة الادارية العليا..... 115
الفصل الرابع : اختصاصات القضاء الاداري الاردني 117
المبحث الاول : قضاء الإلغاء..... 117
المبحث الثاني : قضاء التعويض..... 128
المبحث الثالث : ما يخرج عن اختصاص المحكمة الادارية..... 131
المطلب الأول : أعمال السيادة..... 131
المطلب الثاني : الأعمال التشريعية..... 133
المطلب الثالث : الأعمال القضائية..... 134
المطلب الرابع : العقود الإدارية..... 134
المطلب الخامس : استثناء الوكالة من طعون الموظفين..... 135
الفصل الخامس : (دعوة الإلغـاء) تعريفها وخصائصها..... 137
المبحث الأول: (دعوى الإلغاء وتعريفها)..... 137
المبحث الثاني : خصائص دعوى الإلغاء..... 143
الفصل السادس : الشروط الشكلية لقبول دعوى الإلغاء 153
المبحث الأول : القرار المطلوب إلغاؤه..... 155

المبحث الثاني : شرط المصلحة 160
المطلب الأول : الأحكام العامة للمصلحة 161
المطلب الثاني : أنواع المصلحة التي تبرر قبول دعوى الإلغاء 167
المبحث الثالث : الشرط المتعلق بميعاد رفع دعوى الإلغاء 169
المطلب الأول : بدء سريان ميعاد رفع دعوى الإلغاء..... 173
المطلب الثاني : القرارات التي لا تتقيد بشرط الميعاد..... 175
المطلب الثالث : امتداد ميعاد رفع دعوى الإلغاء 177
المطلب الرابع : آثار انقضاء ميعاد رفع دعوى الإلغاء..... 188
المبحث الرابع : الشرط المتعلق بعدم وجود دعوى موازية..... 190
الفصل السابع :أوجه إلغاء القرار الإداري
(الشروط الموضوعية لدعوى الإلغاء) 195
المبحث الأول : عيب عدم الاختصاص (L'incompetence)..... 199
المطلب الأول : تعريف عيب عدم الاختصاص 199
المطلب الثاني : خصائص عيب عدم الاختصاص..... 201
المطلب الثالث : صور عيب عدم الاختصاص..... 202
الفرع الأول :اغتصاب السلطة..... 202
الفرع الثاني : عيب عدم الاختصاص البسيط..... 204
المبحث الثاني :عيب الشكل (Le Vice de Forme)..... 209
المبحث الثالث : عيب مخالفة القانون (La vioiation de La Loi) 213
المطلب الأول : مصادر القواعد القانونية..... 214
المطلب الثاني : أوضاع مخالفة القاعدة القانونية 215
المبحث الرابع : عيب إساءة استعمال السلطة(Le detournement de pouvoir)
أو عيب الانحراف بالسلطة..... 222
المطلب الأول : خصائص عيب الانحراف أو إساءة استعمال السلطة 224

المطلب الثاني :حالات عيب الانحراف أو إساءة استعمال السلطة..... 227
المطلب الثالث : طريقة إثبات عيب الانحراف أو إساءة استعمال السلطة .. 229
الفصل الثامن : إجراءات رفع دعوى الإلغاء 233
المبحث الأول : إجراءات رفع دعوى الإلغاء لدى المحكمة الادارية 235
المبحث الثاني : الفصل في دعوى الالغاء 239
المبحث الثالث : الفصل في الدعوى امام المحكمة الادارية..... 246
القسم الثاني : قضاء التعويض 253
الفصل الأول : عدم مسؤولية الدولة عن أعمال السلطتين
التشريعية والقضائية 257
المبحث الأول :عدم مسؤولية الدولة عن أعمال السلطة التشريعية 257
المطلب الأول : عدم مسؤولية الدولة عن الأعمال البرلمانية 258
المطلب الثاني :عدم مسؤولية الدولة عن القوانين 260
الفرع الأول : مبررات عدم المسؤولية عن القوانين 261
الفرع الثاني : الاتجاه الحديث نحو مسؤولية الدولة عن القوانين..... 263
المبحث الثاني : عدم مسؤولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية 265
المطلب الأول : عدم مسؤولية الدولة عن أخطاء القضاء 265
الفرع الأول : مبررات قاعدة عدم المسؤولية 265
الفرع الثاني : الاستثناءات التي يوردها المشرع على قاعدة عدم المسؤولية . 267
الفرع الثالث : نطاق الأعمال القضائية التي لا تسأل عنها الدولة..... 268
الفرع الرابع : الاتجاه الفرنسي الحديث نحو تقرير مسؤولية الدولة عن
أعمال القضاء 270
المطلب الثاني : المسؤولية الشخصية لرجال القضاء..... 271
الفصل الثاني : مسؤولية الإدارة عن أعمالها غير التعاقدية..... 275
المبحث الأول : مسؤولية الإدارة على أساس الخطأ..... 278

المطلب الأول : التمييز بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي..... 279
الفرع الأول : الخطأ الشخصي..... 280
الفرع الثاني : الخطأ المرفقي أو المصلحي..... 283
المطلب الثاني : تطبيق قواعد المسؤولية على قرارات الإدارة وأعمالها
المادية..... 287
المطلب الثالث : العلاقة بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي 291
المبحث الثاني : مسؤولية الإدارة في فرنسا على أساس المخاطر 294
المطلب الأول : التعريف بمسؤولية الإدارة على أساس المخاطر..... 294
المطلب الثاني : حالات المسؤولية على أساس المخاطر..... 295
الفرع الأول : في علاقة الإدارة بموظفيها..... 295
الفرع الثاني : في علاقة الإدارة بسائر المواطنين 296
المراجع..... 301
الفهرس 305